

بين الامتثال والشرعية: إعادة التفكير في المعايير الإنسانية
من منظور التوطين والعدالة المعرفية

Between Compliance and Legitimacy:
Rethinking Humanitarian Standards from the
Perspective of Localization and Epistemic Justice

علا الكحلوت*
Relief Center, Taqat Company,
Doha, Qatar - alkahloutola@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/04/03

تاريخ الاستلام: 2025/09/09

مقدمة:

تفاقمّت الأزمات الإنسانية عالمياً خلال العقد الأخير نتيجة تصاعد النزاعات المسلحة، وتكرار الكوارث الطبيعية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أسفر عن اتساع رقعة الفقر والنزوح وتزايد الاحتياجات الأساسية للسكان. ووفقاً لتقرير "نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي لعام 2025" الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA, 2024)، يُقدّر أن نحو 305 ملايين شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية وحماية خلال عام 2025، في حين تستهدف الخطط المنسقة الوصول إلى 190 مليون شخص فقط (United Nation, 2024). وتشكل الأزمات الممتدة في قطاع غزة - فلسطين، والسودان، وسوريا، إلى جانب أزمات إنسانية حادة في أوكرانيا وهائيتي، نماذج صارخة على تعقيد السياقات وعمق الاحتياج، حيث تتطلب استجابات متعددة الأبعاد تتجاوز الحلول الطارئة نحو تدخلات مستدامة وشاملة.

* المؤلف المراسل

في ظل هذا الواقع، يتزايد التركيز على تعزيز فعالية العمل الإنساني، ليس فقط عبر تحسين التدخلات، بل بإعادة النظر في كيفية قياس الفعالية نفسها. وفي هذا السياق، تسعى المعايير الإنسانية المتعددة إلى ضبط الجودة وتعزيز المساءلة، إلا أن تطبيقها في السياقات المحلية لا يخلو من التحديات. فعلى سبيل المثال، تُظهر دراسة أجرتها منظمة Sphere حول تطبيق المعايير في الكوارث الطبيعية في الفلبين وفانواتو وملايو، أن العاملين في الميدان غالباً ما يواجهون صعوبات في تكييف الحد الأدنى للمعايير الإنسانية مع الواقع المحلي، نتيجة لغياب التفسير العملي أو محدودية التدريب، ما يؤدي أحياناً إلى تطبيق حرفي لا يراعي السياق المحلي (Sphere, 2016). وبالمثل، أظهرت مراجعة صادرة عن CHS Alliance أن المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة، رغم كونه إطاراً طموحاً، قد يتحول إلى عبء إضافي على المنظمات المحلية عندما يُستخدم كأداة امتثال بيروقراطية بدلاً من كونه أداة داعمة مرنة، خصوصاً في البيئات التي تفتقر للموارد والحماية التشغيلية (CHS Alliance, 2020).

كما أظهرت مراجعة صادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن مبادرة الصفقة الكبرى، رغم وعودها بتمكين المنظمات المحلية، لم تحقق تقدماً فعلياً في إرساء أدوات تقييم تتماشى مع القيم المجتمعية مثل الثقة، والانغراس الثقافي، والمعرفة المحلية (IFRC, Annual Report 2023, 2024).

تتعلق هذه المقالة من هذا التوتر البنيوي، لتعيد مساءلة الأسس المعرفية والمعيارية التي تقوم عليها آليات التقييم الإنساني، وتطرح السؤال الجوهرية: ما الذي يتم قياسه؟ من يحدده؟ ومن يُمنح صوت الشرعية في عملية التقييم؟ انطلاقاً من مقابلات نوعية مع فاعلين محليين في السياقات العربية والعالمية، تسعى المقالة إلى تفكيك الانفصال القائم بين المعايير الدولية والواقع المحلي، وتقديم التوطين ليس فقط كسياسة، بل كعدسة معرفية (lens Epistemological) تعيد تعريف مفاهيم الجودة، والمساءلة، والفعالية الإنسانية. وتعتمد الدراسة مدخلاً نقدياً مزدوجاً: نظرياً وميدانياً، يستند إلى مراجعة أدبيات متخصصة، وإفادات خبراء محليين، بغرض اقتراح فهم بديل لقياس ما يهم فعلياً في السياقات المتأثرة بالأزمات.

الإطار النظري والمنهجي

تنطلق هذه الدراسة من توظيف النظرية المعرفية (Epistemology) كعدسة تحليلية لفهم الفجوة بين المعايير الإنسانية الدولية والواقع المعاش للمنظمات المحلية. لا تتبع أهمية هذه العدسة فقط من قدرتها على قراءة التحيزات البنيوية في إنتاج المعرفة، بل أيضاً من قدرتها على مساءلة من يُحدد المعايير، ومن يُمنح سلطة التقييم، ومن تُقصى أصواته ومعرفته ضمن النظم الإنسانية السائدة. يشير Santos إلى أن النظم المعرفية الغربية السائدة كثيراً ما تؤدي إلى ما "إبادة المعارف (Epistemicide)"، حيث تُقصى المعارف المحلية وتُستبدل بأنظمة تقييم غير متجذرة في السياق (Santos, 2014). كما تسلط Fricker الضوء على مفهوم "الظلم المعرفي (Testimonial injustice)"، سواء عبر التقليل من قيمة شهادة فاعل محلي، أو عبر غياب المفاهيم التي تمكّنه من التعبير عن تجربته (Hermeneutical injustice) (Fricker, 2007).

في السياق الإنساني، فإن مركزية المعايير الغربية، مثل CHS Alliance و Sphere، ربما تُنتج رؤية ضيقة للفعالية، وتُقصي مفاهيم أساسية في السياقات المحلية، مثل الثقة المجتمعية، القرب الثقافي، والشرعية السياقية. ومن هنا، يتقاطع هذا الطرح مع ما تدعو إليه Harding من أهمية "المعرفة من الأطراف"، وضرورة إعادة بناء المعايير الإنسانية من داخل المجتمعات لا من خارجها (Harding, Whose Science? Whose Knowledge?: Thinking from Women's Lives, 1991). يتبنى هذا البحث، إذن، التوطين بوصفه عدسة معرفية لا مجرد سياسة تمويلية، حيث يُعاد الاعتبار للمنظمات المحلية كمصدر للمعرفة وليس فقط كجهة منفذة. ويسعى إلى تقديم مقاربة أكثر عدالة وإنصافاً لإنتاج المعايير وتطبيقها، تقوم على الاعتراف بالواقع المعاش كمنظور تحليلي، وبالعادلة المعرفية كشرط مسبق لأي فعالية إنسانية حقيقية.

المنهجية

تتبنى الدراسة منهجاً مزدوجاً يجمع بين البحث المكتبي والبحث النوعي، مع التركيز على دمج النتائج وتحليلها ضمن سياق نقدي يدعم إعادة صياغة أدوات التقييم من منظور أكثر عدالة وواقعية. شمل البحث المكتبي مراجعة

أدبيات أكاديمية، تقارير مراكز أبحاث، وأوراق سياسات تتناول قضايا التوطين والمعايير الإنسانية وأدواتها. واستُكمل هذا الإطار النظري من خلال تحليل إفادات نوعية تم جمعها في دراسة سابقة أُجريت لتحليل السياق والمعايير ضمن إطار مبادرة "إتقان العمل الإنساني والإنمائي - معين". وقد تمثل هذه الإفادات المصدر الرئيسي للتحليل الميداني في هذه الورقة، حيث أُجريت المقابلات من قبلي شخصياً، بعد الحصول على موافقات صريحة من المشاركين في إنتاج محتوى بحثي لاحق يُراعي القيم الأخلاقية للبحث، بما في ذلك الخصوصية والشفافية ووضوح الغرض الأكاديمي.

الخبراء المشاركون

استند هذا التحليل إلى إفادات خمسة خبراء بارزين في المجال الإنساني، يمثلون طيفاً واسعاً من الخبرات الميدانية والتنظيمية والبحثية، ما أتاح مقارنة نقدية للمعايير الإنسانية من منظور التوطين والعدالة المعرفية. من بينهم د. غسان الكحلوت، مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد المدوحة للدراسات العليا، الذي قدّم إفادته في 10 فبراير 2025، بخبرته الواسعة في الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر والتدريب في إدارة الكوارث. كما ساهم م. هادي باجبير، وهو اختصاصي بناء القدرات في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الذي شارك بإفادته في 15 فبراير 2025، وسبق أن عمل كمستشار لدى جهات دولية مثل USAID وGIZ، حيث قيّم قدرات أكثر من 240 مؤسسة حول العالم. ويُعد م. مأمون بسيسو الذي أدلى بإفادته في 18 فبراير 2025، من الخبراء في إدارة البرامج التنموية والإنسانية، إذ أدار مشاريع بتمويل دولي وساهم في تطوير المعايير المؤسسية وتعزيز كفاءة الأداء. أما أ.

أيهم السخني، رئيس العلاقات الدولية في الهلال الأحمر القطري، قدّم إفادته في 23 فبراير 2025، وهو متخصص في الدبلوماسية الإنسانية وإدارة الكوارث، ويزاوج بين العمل التنفيذي والبحث الأكاديمي. ويكتمل هذا الطيف بخبرة أ. رامي رجوب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025، المتخصص في تطوير منظمات المجتمع المدني، وخبير في بناء القدرات وإدارة العمليات، حيث درّب على معايير Sphere ومبادئ إدارة الكوارث، وقدم أكثر من 100 تدريب ومحاضرة في مجالات العمل الإنساني وتطوير الأداء المؤسسي.

تم تحليل إفادات الخبراء الخمسة ومقارنتها بنتائج البحث المكتبي لرصد التباينات بين النظرية والممارسة. هذا الدمج عزز مصداقية النتائج، وأسهم في إعادة النظر في استخدام التوطين، ليس فقط كسياسة، بل كعدسة معرفية تُعيد تعريف مفاهيم الجودة، والمساءلة، والفعالية الإنسانية. تستهدف الدراسة مساءلة الأسس المعرفية للمعايير الإنسانية وربطها بواقع المنظمات المحلية في السياقات الهشة، مع الدعوة إلى إعادة تحديد ما يُقاس، وكيفية التقييم، ومن يمتلك شرعيته. وبناءً على ذلك، تنتقل الورقة إلى تحليل أبرز المعايير الإنسانية المتداولة، ومدى تعبيرها عن الفعالية في البيئات المتأثرة بالأزمات.

المعايير الإنسانية الدولية: قراءة تحليلية في مدى صلاحيتها للسياقات المتأثرة

تُشير المعايير الدولية في العمل الإنساني والتمموي إلى مجموعة من المبادئ والإرشادات المعترف بها عالمياً، والتي تهدف إلى توحيد ممارسات المنظمات العاملة في هذا المجال، وضمان تقديم مساعدات ذات جودة، فعّالة، ومساءلة. وقد نشأت هذه المعايير استجابةً لتزايد الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة منذ التسعينيات، وتنامي الحاجة إلى مساءلة المنظمات الإنسانية أمام المجتمعات المتضررة والجهات المانحة على حد سواء (ALNAP, 2022).

اكتسبت هذه المعايير صفة "الدولية" لأنها طُوّرت من خلال عمليات تشاورية شاركت فيها منظمات متعددة الجنسيات، وشبكات مهنية، وتحالفات إنسانية كبرى، مثل تحالف Sphere، وتحالف CHS Alliance، ومجموعة IASC (Sphere, 2018; CHS Alliance, 2024). وتمثل هذه المعايير المرجعية الأساسية لممارسات العمل الإنساني على مستوى السياسات، البرامج، والتدخلات الميدانية.

وهي لا تقتصر على تقديم المساعدات فحسب، بل تغطي مجالات أوسع تشمل الحوكمة، إدارة الموارد، المساءلة، وبناء الشراكات. وتكمن أهمية هذه المعايير في كونها تُستخدم كأساس لتقييم الأداء المؤسسي، ومساءلة المنظمات، وتحسين جودة التدخلات. غير أنها في الوقت نفسه، ليست أدوات تقنية محايدة، بل تعكس منظومة معرفية ومؤسسية غربية في الغالب، مما يثير تساؤلات حول مدى ملاءمتها للسياقات المحلية، خاصة في البلدان ذات النظم المجتمعية المختلفة أو قدرات التنفيذ المحدودة (CHS Alliance, Humanitarian Accountability Report 2022, 2022).

وفي هذا الإطار، تستعرض الدراسة سبعة من أبرز المعايير الدولية المعتمدة في القطاع الإنساني والتموي، وذلك بناءً على مدى شمول استخدامهما، واعتمادها من قبل جهات دولية ومحلية، وتوفر ممارسات تطبيقية واضحة لها. وقد جرى تصنيف هذه المعايير ضمن ثلاث فئات رئيسية: معايير الاستجابة الإنسانية الميدانية، ومعايير التقييم المؤسسي والجودة الإدارية، ومعايير التحول والمساءلة في النظام الإنساني العالمي.

معايير ميدانية للاستجابة الإنسانية

1- معايير اسفير (Sphere)

أطلقت مبادرة Sphere عام 1997 كمبادرة مشتركة بين منظمات غير حكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بهدف وضع "حد أدنى" لجودة الخدمات الإنسانية في حالات الكوارث والنزاعات. نُشر الإصدار الأول من دليل Sphere عام 2000، وتبعه تحديثات عدة كان آخرها الإصدار الرابع عام 2018 (Sphere, 2018). ويُعد الدليل من أقدم وأشهر المراجع الإنسانية الدولية، ويغطي أربع قطاعات أساسية: المياه والإصحاح، الأمن الغذائي والتغذية، المأوى، والصحة، مع تأكيد منهجي على احترام الكرامة والحقوق الإنسانية. يتضمن الدليل ميثاقاً إنسانياً ومبادئ حماية، إلى جانب معايير تقنية دقيقة مستندة إلى الخبرات الميدانية المتراكمة في العمل الإنساني. ويُستخدم على نطاق واسع من قبل الوكالات الإنسانية الدولية في تصميم البرامج وتدريب العاملين، كما يُعتمد كمرجع رئيسي من قبل العديد من هيئات التنسيق الإنسانية.

2. المعيار الإنساني الأساسي (CHS Core Humanitarian Standard)

أطلق عام 2014 من قبل تحالف CHS Alliance بالتعاون مع Groupe URD ومشروع Sphere، ويُعد من أبرز المعايير المستخدمة لضمان جودة الاستجابة الإنسانية ومساءلة الجهات الفاعلة تجاه المجتمعات المتضررة. يتضمن المعيار تسع التزامات أساسية، من أبرزها: ضمان وصول المساعدات لجميع المحتاجين دون تمييز، الاستجابة في الوقت المناسب وبفعالية، تعزيز مشاركة المجتمعات، استخدام الموارد بشكل مسؤول، وضمان التعلم والتحسين المستمر. وأوضح Van Dorp في تقييمات ميدانية أن عدداً من المنظمات الدولية تعتمد معيار CHS كمرجعية لجودة البرامج، مثل ACT

Alliance و Caritas، إلى جانب اعتماده جزئياً من بعض وكالات الأمم المتحدة (Van Dorp, 2019). كما تُبين وثائق تحالف CHS Alliance أن المعيار يُستخدم كأساس لعدد من أدوات التقييم، بما في ذلك التقييم الذاتي، مراجعات الأقران، وتدقيق CHS الرسمي (CHS Alliance, 2024). وتظهر دراسات مقارنة، مثل الدراسة التي أجراها Featherstone و Antequisa في عام 2014 أن CHS لا يقتصر على تحديد الإجراءات، بل يسعى إلى بناء ثقافة مؤسسية قائمة على المساءلة والتعلم، وهو ما يجعله من المعايير القليلة التي تجمع بين الجانب القيمي والعملي في العمل الإنساني.

3. إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (Guidelines IASC)

تُعد هذه الإرشادات من أهم أدوات التنسيق في العمل الإنساني، إذ توفر إطاراً تنظيمياً يحدد مسؤوليات الفاعلين الإنسانيين في الأزمات واسعة النطاق. تشمل المبادئ التوجيهية للقيادة القطاعية (Cluster Approach)، وتعزيز الاستجابة الجماعية، وتطوير قدرة الفاعلين المحليين. ووفقاً لإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تُستخدم هذه الأطر لتقسيم العمل بين الفاعلين وتفاذي التداخل، كما تُسهم في تعزيز مشاركة المنظمات الوطنية ضمن منظومة التنسيق، خاصة في المراحل المبكرة للاستجابة (IASC, 2021).

معايير للجودة الإدارية والتقييم المؤسسي

1 - إدارة الجودة ISO 9001

يُعد ISO 9001 من أبرز المعايير العالمية لأنظمة إدارة الجودة، ويُطبق على نطاق واسع في القطاعات الحكومية والخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الربحية. يركز هذا المعيار على مبادئ إدارة الجودة مثل رضا المستفيد، التحسين المستمر، وإدارة العمليات بناءً على البيانات (ISO, n.d.). كما هو منصوص عليه في الإصدار الأخير من معيار ISO 9001، يعتمد الإطار على توثيق العمليات، بناء دورة متكاملة للمراجعة للداخلية، وضمان التحسين المنهجي للأداء. وتتبناه بعض المنظمات الإنسانية الكبرى لتعزيز كفاءة الإدارة وتوحيد الإجراءات بين المكاتب القطرية.

2- معايير WANGO و BBB Wise Giving و InterAction

تشكل هذه المجموعة من المعايير إطاراً أخلاقياً وإدارياً واسع النطاق يهدف إلى تعزيز ثقة الجمهور والجهات المانحة في المنظمات غير الربحية. تشمل المعايير سياسات الحوكمة، الشفافية المالية، إدارة الموارد البشرية، وتضارب المصالح. ووفقاً للمعايير الصادرة عن BBB Wise Giving Alliance و WANGO و InterAction تُستخدم هذه الأدلة في التحقق من التزام المنظمات بالحوكمة الرشيدة والامتثال المالي، وتُعد شرطاً أساسياً للحصول على بعض أنواع التمويل في الولايات المتحدة وكندا (WANGO; InterAction, 2018; BBB, 2025). كما تُستخدم كأدوات مرجعية في تقييم الشفافية المؤسسية للمنظمات الشريكة.

معايير نازمة للمساءلة والتحول في النظام الإنساني

1. مبادئ مؤسسة Lealtad

تُعد هذه المبادئ من الأدوات الرائدة في تقييم النزاهة المؤسسية في المنظمات غير الربحية بإسبانيا. وتشمل المعايير التي تقيم الحوكمة، الإفصاح المالي، كفاءة الإنفاق، واستقلالية القرار الإداري. وبحسب مبادئ مؤسسة Lealtad كما ورد في دليل (IASC, 2021)، تُستخدم هذه المبادئ في عمليات التقييم الخارجي المستقل وتُعد مرجعية رسمية للتصنيف المؤسسي داخل الاتحاد الأوروبي. كما تُستخدم في تقييم طلبات الحصول على اعتماد رسمي من قبل شبكات المانحين الإسبانية والدولية.

2. التزامات الصفقة الكبرى (Grand Bargain)

لا تُعد الصفقة الكبرى "معيّراً" بالمعنى التقني، بل هي اتفاق سياسي أُطلق عام 2016 خلال القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول، ويضم 51 التزاماً موزعاً على 9 محاور تهدف إلى إصلاح النظام الإنساني الدولي. تشمل هذه المحاور: زيادة التمويل المباشر للمنظمات المحلية، تبسيط إجراءات الإبلاغ، تحسين الشفافية، وتعزيز استخدام البيانات والأدلة في اتخاذ القرار (Barbelet, Davies, Flint, & Eleanor Davey, 2021). وتُعد الصفقة الكبرى إطاراً مرجعياً مهماً لتوجيه السياسات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بتوطين المساعدات وتعزيز المساءلة، وقد دفعت العديد من الجهات المانحة

إلى تبني سياسات تمويل أكثر شمولاً للمنظمات الوطنية. ورغم ذلك، تُظهر التقييمات الحديثة أن تنفيذ هذه الالتزامات ما زال محدوداً وغير متوازن بين الأطراف المشاركة.

يُبرز تنوع المعايير الإنسانية تعدد المقاربات في فهم الجودة والمساءلة، ما بين معايير تقنية، إدارية، وسياسية. وي طرح هذا التنوع تساؤلات حول مدى قدرتها على عكس الواقع المحلي والاستجابة لأولويات المجتمعات المتضررة. ومن هنا، تكتسب أدوات التقييم أهمية خاصة، بوصفها الوسيط العملي لتفعيل هذه المعايير، وتحديد كيفية استخدامها والجهات المخوطة بتطبيقها. تنتقل الورقة في الفقرة التالية إلى استعراض هذه الأدوات وأدوارها في سياقات العمل الإنساني.

الأدوات والمنهجيات المستخدمة في تقييم وتطوير قدرات المنظمات المحلية

تُعد الأدوات التقييمية امتداداً عملياً للمعايير الإنسانية، إذ تمكّن المنظمات من تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات قابلة للقياس والتطوير. فلا يكفي اعتماد المعايير الدولية كموجهات عامة دون توفر أدوات منهجية تُيسر تطبيقها وتضمن تكيفها مع السياقات المحلية المتنوعة.

تشير الأدبيات الحديثة، بما في ذلك تقارير صادرة عن منظمات دولية ومراكز بحثية مثل ICVA، ومركز القيادة الإنسانية (CHL)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى أن تبني أدوات تقييم مرنة وتشاركية يرتبط بتحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة الاستجابة الإنسانية. وتُستخدم هذه الأدوات لقياس جوانب متعددة مثل الحوكمة، إدارة الموارد، كفاءة البرامج، والمسؤولية المجتمعية، كما تُسهم في دعم التوجه نحو التوطين وبناء الشراكات العادلة (ICVA, n.d.; UNDP, 2020; IFRC, Annual Report 2023, 2024) وفقاً للمصادر نفسها فيما يلي عرض لأبرز الأدوات العالمية التي يمكن تكييفها لتقييم وتطوير أداء المنظمات المحلية:

الجدول رقم 1:

الأداة	الغرض
--------	-------

أداة تقييم القدرات للمنظمات غير الحكومية	تحليل القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط، الحوكمة، وإدارة الموارد المالية، من خلال تقييمات تفاعلية وورش عمل.
أداة تحليل القدرات التشاركية	إشراك الموظفين والمجتمعات في التقييم الذاتي لضمان تطوير البرامج بناءً على مدخلات محلية.
مؤشر الأداء المؤسسي	قياس التغيرات التنظيمية عبر مؤشرات مثل جودة الخدمات، والاستدامة، والتأثير المجتمعي.
الإطار المنطقي	ربط الأهداف بالأنشطة والنتائج لضمان وضوح الرؤية في التخطيط والتنفيذ.
نظرية التغيير	تحليل مسارات التغيير المطلوبة وتوضيح الافتراضات الأساسية لنجاح البرامج.
أداة المساءلة للمنظمات المجتمع المدني	ضمان الشفافية والامتثال الأخلاقي لتعزيز الموثوقية وبناء الشراكات.
مؤشر العمل الخيري العالمي	تتبع اتجاهات العطاء والثقة والشفافية على المستوى الدولي، ويُستخدم لمقارنة بيئات العمل الخيري بين الدول.

لا تُعد هذه الأدوات بدائل للمعايير، بل أدوات داعمة لها. ونجاحها يعتمد على دمجها ضمن سياقات محلية قائمة على المشاركة، التقييم الذاتي، والتعلم المستمر. يطرح هنا سؤالاً نقدياً جوهرياً: هل تمثل هذه الأدوات فعلاً احتياجات المجتمعات المتضررة؟ أم أنها تفرض تعريفاً خارجياً لما يجب أن يكون عليه "العمل الجيد"؟ تشير Hilhorst إلى أن أدوات التقييم الدولية تعتمد في الغالب على مؤشرات كمية (مثل عدد المستفيدين، أو الالتزام الزمني) تُقضي مفاهيم أساسية في السياقات المحلية، كالقرب الاجتماعي، والشرعية المجتمعية، والثقة الثقافية (Hilhorst, Classical humanitarianism and resilience humanitarianism: making sense of

(two brands of humanitarian action, 2018). وتُنتج معظم هذه المعايير والأدوات من قبل مؤسسات متمركزة في "الشمال العالمي"¹، تنطلق من تصوّرات قد لا تكون مشتركة أو قابلة للتطبيق في البيئات المتلقية (Barnett & Duvall, 2005). استجابة لهذا الخلل المعرفي، بدأت تظهر دعوات إلى تبني نماذج تقييم تشاركية، متجذّرة، وسياقية، تعيد تعريف ما يجب قياسه بناءً على ما تراه المجتمعات المحلية مهماً في حياتها اليومية (Russu, 2021)، وتُركّز على مساءلة تصاعدية تضع المجتمعات في موقع التقييم لا فقط موضوعه. لذا، فإن بناء منظومة تقييم محلية متكاملة، قادرة على استيعاب الأدوات المدولية وتكييفها، يمثل خطوة محورية نحو توطين فعلي وفعال للعمل الإنساني. من هذا المنطلق، يُطرح التوطين ليس كخيار إداري أو تقني، بل كمنظور نقدي ومعرفي يسعى إلى تجاوز الاختزال الوظيفي في تقييم العمل الإنساني، ويُعيد الاعتبار للسياق المحلي كمنتج للمعرفة ومصدر للشرعية، وهذا ما تناقشه الفقرة التالية.

التوطين كمنظور معرفي: مساءلة السلطة وإعادة تعريف المعايير الإنسانية

لا يمكن فهم التوطين بوصفه مجرد آلية تشغيلية لتحويل التمويل أو إشراك المنظمات المحلية، بل ينبغي النظر إليه كمنظور معرفي ناقد يسعى إلى مساءلة البنى التي تنتج المعايير وتفرضها. يتجاوز التوطين في هذا السياق كونه خطاباً إدارياً إلى كونه مشروعاً لإعادة توزيع السلطة المعرفية، من خلال الاعتراف بأهمية المعرفة المجتمعية المتجذّرة في السياق المحلي، ودمج التجارب اليومية للفاعلين المحليين في عملية إنتاج وتقييم الفعالية الإنسانية.

يُعد التوطين (Localization) من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات الإنسانية في العقدين الأخيرين، لكنه يظل مفهوماً متعدد الأبعاد ومحل جدل بين الفاعلين الدوليين والمحليين، وبين المقاربات التقنية والنقدية. في جوهره، يرتبط التوطين بإعادة توزيع السلطة والموارد والمعرفة داخل النظام الإنساني، إلا أن تفسير هذا الجوهر يختلف حسب الخلفية المعرفية أو المؤسسية.

¹ الشمال العالمي (Global North) إطار لفهم الازدهار والقوة الدولية للدول ذات الاقتصادات المتقدمة، ولا يُقصد به موقعاً جغرافياً دقيقاً على الخريطة. يشمل عادةً دول أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، ونيوزيلندا (Kenny, Global North and Global South, 2025).

أولاً، يُقدّم التوطين في كثير من الوثائق الدولية كتعريف وظيفي/تقني، يتمثل في "نقل الموارد والمسؤوليات إلى الفاعلين المحليين بهدف تعزيز الاستجابة الإنسانية، من خلال منحهم دوراً قيادياً مباشراً في التخطيط والتففيذ" (OECD, 2017).

هذا التعريف يركز على البعد التنفيذي لكنه يتجاهل في كثير من الأحيان اختلالات السلطة البنيوية والمعرفية. ثانياً، تبنت أدبيات نقدية للباحثين مثل Eleanor Davey Barbelet, Davies, Flint, & Roepstorff عريفاً سياسياً/ناقداً للتوطين، تعتبره "مشروعاً لتفكيك البنى غير العادلة في العمل الإنساني"، وسعيًا لتقويض الهيمنة التي تمارسها المنظمات الدولية على الفاعلين المحليين، من خلال إنتاج وتطبيق معايير موحدة لا تراعي السياق أو الخصوصية (Roepstorff, 2019; Barbelet, Davies, Flint, & Eleanor Davey, 2021). ثالثاً، في ضوء مناهج الجنوب العالمي¹ (Southern Epistemologies)

أصبح التوطين يُطرح كمسألة معرفية/سوسيولوجية، تهدف إلى مقاومة ما يُعرف بـ "إبادة المعارف (Epistemicide)"، أي استبعاد المعارف المحلية من عمليات التقييم وإنتاج المؤشر (Harding, Sciences From Below: Feminisms, Postcolonialities, and Modernities, 2008; Santos, 2014; Escobar, 2015). هنا، لا يفهم التوطين كتحسين إداري، بل كعدسة لإعادة بناء أدوات الفهم والتقييم من داخل السياق، لا من فوقه. رابعاً، تعكس مواقف وممارسات المنظمات المحلية فهماً ميدانياً/تجريبيًا للتوطين، بوصفه فرصة لإعادة امتلاك القرار الإنساني داخل المجتمعات المتأثرة، والانتقال من دور المنفذ إلى دور الشريك والمُقيم (NEAR, n.d.). هذا الفهم ينبع من خبرة واقعية تراكمت من سنوات من التبعية التشغيلية وغياب الاعتراف بالشرعية السياقية.

من هذا المنظور، لا يمكن اختزال التوطين في كونه آلية لتحويل التمويل أو إشراك المنظمات المحلية في التنفيذ، بل يجب النظر إليه كعدسة معرفية

¹ الجنوب العالمي (Global South) إلى الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، والتي تواجه تحديات تنموية واقتصادية، وغالباً ما كانت مستعمرات سابقة. يضم المصطلح معظم دول أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا (Dados & Connell, 20112).

ناقدة تُسائل البُنى التي تُنتج المعايير وتفرض أدوات التقييم. يُقدّم التوطين هنا كمدخل لإعادة توزيع السلطة المعرفية، من خلال الاعتراف بالمعرفة المجتمعية المتجذّرة في السياق المحلي، ودمج التجارب اليومية للفاعلين المحليين في فهم وتقييم الفعالية الإنسانية. في هذا السياق، تُطرح المعرفة المتجذّرة كمفهوم مركزي، إذ تُعد المعرفة الناتجة عن التفاعل اليومي مع الواقع المحلي أكثر صلة وشرعية من النماذج التجريدية المنتجة في المراكز الدولية. ورغم أنها قد لا تكون موثقة رسمياً، فإنها تستمد مشروعيتها من القرب الاجتماعي، والخبرة الشخصية، والانخراط المباشر في المجتمع. وبهذا، لا يصبح التوطين مجرد تعزيز لدور المنظمات المحلية في التنفيذ، بل إطاراً يعيد مركزية التقييم والقرار إلى من يملكون معرفة حية ومتجذّرة بالسياق.

كما يتجاوز التوطين الفهم الأداتي للمعايير، ليطرح أسئلة جوهرية حول مرجعياتها: من يُنتج هذه المعايير؟ ما الخلفيات التي تستند إليها؟ ومن يتم تهيمشه حين تُفرض بصيغة موحدة لا تعبّر عن الواقع؟ من هذا المنطلق، يُعاد النظر في التقييم الإنساني، ليس بوصفه أداة قياس فنية، بل كفضاء معرفي تُمارس فيه السلطة وتُحدّد من خلاله الشرعية والمساءلة. وعبر تبني هذا المنظور، يُفتح المجال لتطوير أدوات تقييم تشاركية، سياقية، ومتجذّرة، تُعيد الاعتبار للواقع المعاش، وتُبنى من داخل المجتمعات لا من خارجها. وبذلك، يشكّل التوطين إطاراً تحويلياً يعيد الربط بين المعيار والمعنى، وبين الفعالية والإدماج المحلي.

فجوة المعايير وسؤال التوطين: بين النقد المعرفي والتحديات

في ضوء التوطين كمنظور معرفي، لا تقتصر مساءلة المعايير الدولية على طريقة تطبيقها، بل تمتد إلى أسسها المرجعية والمنظومات الفكرية التي تُنتجها. فعلى الرغم مما حققته هذه المعايير من تنظيم وتوحيد لممارسات العمل الإنساني، إلا أن تطبيقها في سياقات محلية متباينة دون تكييف كافٍ يكشف عن إشكالات عميقة تتعلق بمحدودية صلاحيتها العابرة للسياقات، وانفصالها عن المرجعيات الثقافية والاجتماعية المتجذّرة. وقد سلّطت العديد من الدراسات للباحثين أمثال (Kenny, 2025) و (Russu, 2021) إلى جانب تقارير صادرة عن منظمات دولية مثل ICVA والبنك الدولي،

وStartNetwork، تسلط الضوء على الفجوة المتزايدة بين هذه المعايير والواقع المؤسسي والاجتماعي للمنظمات المحلية. وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

1. هيمنة المعايير الدولية وضعف مواءمتها: تُفرض المعايير بصيغ موحدة على بيئات متباينة، مما يؤدي أحياناً إلى استخدامها كأدوات سلطة بدلاً من أدوات حماية، وتهميش السياق المحلي كمصدر للمعرفة والمعيير.

2. غياب الشراكة المتكافئة: لا تزال مواقع القرار بيد المنظمات الدولية، بينما يُحصر دور المنظمات المحلية في التنفيذ، في استمرارية لعلاقات السيطرة بصيغة جديدة.

3. التبعية المالية: التمويل المشروط يُقيّد استقلالية القرار المحلي، ويفرض أولويات المانحين على حساب الاحتياجات الفعلية، مما يعيق تطوير نماذج تمويل بديلة أكثر تجذراً.

4. ضعف الشفافية والحوكمة: تفتقر المنظمات المحلية إلى بيئة تمكينية تتيح تطوير نظم حوكمة فعالة، ومع ذلك تُطالب بالامتثال لمعايير لا تراعي هشاشتها البنيوية.

5. هشاشة القدرات التقنية: في ظل نقص أدوات التحليل والتقييم، تُخضع المنظمات المحلية لمعايير تُفترض فيها قدرات متقدمة، ما يؤدي إلى تقييم غير منصف لأدائها.

6. ضعف التنسيق والرقمنة: غياب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المحلية يؤدي إلى تكرار الجهود وهدر الموارد، رغم وعي المنظمات بأهمية التنسيق.

7. اختلال المساءلة: تُخضع المنظمات المحلية لمساءلة صارمة أمام المانحين، بينما تبقى المنظمات الدولية بمنأى عن المساءلة المجتمعية، مما يضعف الثقة في المنظومة ككل.

8. الخصوصية الثقافية والدينية: تواجه المنظمات الخيرية الإسلامية تحديات مركبة تتعلق بالهوية، موسمية التمويل، وغياب أدوات تقييم متكيفة، مما يستدعي تطوير معايير تراعي خصوصية السياقات الثقافية والدينية، لا سيما في إفريقيا والعالم الإسلامي.

تشير هذه التحديات إلى أن فجوة الفعالية الإنسانية لا تكمن فقط في ضعف الموارد أو غياب المهارات، بل في غياب الاعتراف بالبنى المعرفية والسياقية التي تنطلق منها المنظمات المحلية. إن التوتر بين المعايير الموحدة والواقع المحلي يعكس خللاً في التصور العام لما يُعتبر معياراً للجودة أو أداة للمساءلة. وانطلاقاً من هذا التباين، ينتقل القسم التالي إلى تحليل إفادات خمسة من الخبراء المحليين في العمل الإنساني، بهدف استكشاف كيف يرون فعالية المعايير الحالية، وما البدائل التي يقترحونها، وكيف يمكن إعادة بناء الشرعية التقييمية من داخل السياق، لا من خارجه.

التحليل والمناقشة: بين النظرية والممارسة – التوطن كعدسة معرفية في ضوء إفادات الخبراء

تكشف الإفادات عن توتر مستمر بين ما يُطرح في أدبيات المعايير من مبادئ كالحياد، والشفافية، والفعالية، وبين ما يتجسد فعلياً في بيئات العمل، حيث تعيد علاقات القوة، والقيود التمويلية، والهياكل المؤسسية إنتاج اللامساواة وتضعف منطق التمكين المحلي. ويبدو التوطن في هذا السياق ليس فقط خياراً إدارياً أو تمويلياً، بل عدسة معرفية ومطلباً سياسياً لإعادة توزيع السلطة، وتأسيس مقاربة تقييمية أكثر تجذراً في الواقع المعاش للمجتمعات والفاعلين المحليين.

فيما يلي، سيتم تحليل إفادات الخبراء وفق محاور رئيسية تُعالج التحديات المفاهيمية والمؤسسية المرتبطة بتطبيق المعايير، وتستكشف فرص بناء نموذج بديل للفعالية الإنسانية ينطلق من السياق، لا يفرض عليه.

فعالية المعايير والأدوات في السياق المحلي: ما الذي يُقاس، ولن؟

تكشف إفادات الخبراء والمراجعة الأدبية معاً عن فجوة مزدوجة في فهم وتطبيق المعايير الإنسانية الدولية: فجوة بين النوايا المُعلنة وبين التجربة الفعلية، وفجوة بين منظور المعرفة المسيطرة وبين الواقع المحلي الذي تُطبق فيه هذه المعرفة. فعلى الرغم من الاتفاق الواسع بين الخبراء على أهمية الأطر المرجعية لضبط جودة الاستجابة، إلا أن ما يُقاس ميدانياً غالباً ما يعكس توجهاً إدارياً بيروقراطياً يركّز على مؤشرات كمية، مثل عدد السلل أو نسب التوزيع، متجاهلاً الأبعاد النوعية التي تعبّر عن التجربة الإنسانية الحقيقية كالأمان، والثقة، والكرامة.

ورغم تأكيد الأدبيات على أن معايير مثل Sphere و CHS Alliance تستند إلى مبادئ الكرامة والمساءلة وضمان الجودة، لكن تطبيقها دون مراعاة السياق المحلي قد يفضي إلى نتائج عكسية، ويعزز شعور المجتمعات بالاستبعاد بدلاً من الدعم. وهو ما عبّر عنه رامي¹ بوضوح: "تُقيّم بمعايير لم نشارك في صياغتها، ولا تُقاس بها احتياجاتنا الحقيقية". ليست المشكلة في وجود المعايير، بل فيمن يضعها، ومن يلزم بها، وما إذا كانت تُترجم فعلياً إلى استجابة تُشبه المجتمع الذي تخدمه، أم تنطق بلغة لا يفهمها سوى المانح.

في هذا السياق، تنتقد المقابلات ما يمكن تسميته بـ "تشيء الفعالية (Objectification of Effectiveness)"، أي اختزالها إلى وحدات قابلة للقياس الرقمي دون الالتفات إلى الشرعية أو الثقة أو أثر التدخل في تعزيز التماسك الاجتماعي. فقد أجمع الخبراء على أن المعايير تُستخدم في كثير من الأحيان كأدوات امتثال شكلي، لا كإطارات تعزز التفاعل المجتمعي أو تحمي كرامة المتضررين. يشير أيهم² إلى أن "المعايير تُطبّق بشكل روتيني لا يتناسب مع الواقع، وتُقيّم الإنجاز بمقاييس بيروقراطية لا تراعي السياق أو التفاعل المجتمعي"، بينما يرى مأمون³ أن المعيار الذي لا يقيس إحساس الناس بالأمان لا يستحق أن يكون معياراً. هذا الطرح يتقاطع مع ما أشار إليه غسان⁴ حين أوضح أن "المعايير لا تراعي خصوصية كل مجتمع، بل تفترض نموذجاً جاهزاً للتطبيق، مما يُفقد الفاعلية أحياناً بدلاً من أن تعززه". ويضيف غسان ناقداً التركيز على الكم: "التركيز ينصب على عدد السلل أو المستفيدين، لا على معنى التدخل وتأثيره الفعلي في حياة الناس"، وهذا ما أيده أيهم مضيفاً أن "المانحين يريدون الأرقام، لا التجربة"، ما يعكس طغيان البعد التقني على البعد القيمي.

هذا التحليل الميداني يطرح إشكالاً جوهرياً في صميم الفعل الإنساني: هل تُستخدم المعايير لتعزيز كرامة المتأثرين، أم لضمان الامتثال الإداري للمانحين؟ يبدو أن انحياز المؤشرات نحو ما هو قابل للتقييم على حساب ما هو

¹ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

² أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

³ م. مأمون سيسو، إفادة بحثية في 18 فبراير 2025.

⁴ د. غسان الكحلوت، إفادة بحثية في 10 فبراير 2025.

جوهري، يكرّس فجوة في فهم الفعالية نفسها، ويعيد إنتاج منطق الإقصاء بدلاً من التضمين. ما يتم قياسه اليوم لا يعبر بالضرورة عما يهم فعلياً للناس على الأرض. وفي غياب أدوات تقييم متجذرة في السياق، تبقى المعايير أدوات صامتة أمام أصوات المجتمعات.

تتقاطع الإفادات الميدانية مع النقد النظري الذي تناولته الدراسة الأدبية، حيث تشير إلى أن المعايير الإنسانية كثيراً ما تتبنى رؤية معيارية مفرطة في التجريد، تفترض إمكانية التطبيق الموحد في مختلف السياقات، متجاهلة الأبعاد الثقافية والدينية والسياسية التي تُشكل مفهوم الفعالية في الجنوب العالمي. وتنعكس هذه الفجوة في أمثلة صادمة من الواقع، كقيام بعض المنظمات الدولية في الشمال العالمي بتوزيع لحوم غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية في مجتمعات مسلمة، أو فرض برامج تغذية لا تراعي العادات الغذائية، أو ترويج حملات توعية بلغة لا يفهمها المتأثرون أنفسهم. الإشكالية هنا لا تقتصر على غياب المواءمة، بل تكمن في افتراض معيارية كونية تُقصي الخصوصية، وتُعيد إنتاج المركزية الغربية في العمل الإنساني. فعندما تُختزل فعالية الاستجابة في "السرعة" أو "نسب التوزيع"، دون مساءلة أخلاقية أو ثقافية، يفقد المعيار قدرته على حماية الإنسان، ويتحول إلى أداة امتثال لا أداة إنصاف.

ويتّضح من الإفادات أيضاً أن ما يُقاس في كثير من الأحيان لا يعبر عما يهم المجتمعات المحلية، بل يعكس ما يهم الممول. ويتقاطع هذا الطرح مع مفاهيم "الظلم المعرفي" كما صاغتها Miranda Fricker، حيث تُقصي شهادات الفاعلين المحليين أو يُمنعون من التعبير عن تجاربهم بلغتهم الخاصة. ويظهر تحليل إفادات الخبراء أن الفجوة بين المعايير الإنسانية وواقع المجتمعات المحلية لا تقتصر على الفجوة في التنفيذ، بل تمتد إلى فجوة في المعنى، واللغة، والمصلحة. أكد كل من رامي¹ وأيهم² إلى أن الأدوات المستخدمة في التقييم والتخطيط (مثل القوالب، مؤشرات الأداء، تقارير الاستجابة) تُصاغ بلغة أجنبية (كالإنجليزية أو الفرنسية) ما يجعلها غير مفهومة للمجتمعات المحلية. يوضح رامي ذلك بقوله: "كثيراً من الأدوات تُجبرنا على التحدث بلغة لا تُعبر

¹ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

² أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

عنا". في هذه الحالة، لا تصبح الإشكالية في الأداة فحسب، بل في اللغة والمعيار والإطار الذي يفرض من خارج التجربة، لا من داخلها. وهكذا، يتحول التقييم إلى ممارسة إقصائية مؤسسية، تفقد قدرتها على التحسين، وتُكرّس منطق الاستبعاد بدلاً من التضمين.

وإذا كانت المعايير تدعي "الكونية"، فإن الأدوات التي تُشتق منها لا تُصمّم إلا بما يتماشى مع منطق التمويل الغربي، الذي يُقدّم الفاعلية كمعادلة بين الوقت والنتيجة، لا بين القيمة والاحتياج. يعبر غسان¹ عن هذا الإشكال حين قال: "كثيراً ما نضطر لتعديل البرامج بما يتناسب مع مؤشرات الممول، حتى لو كانت لا تعبر عن أولويات المجتمع، مضيفاً أن ذلك "يحول الكوادر المحلية إلى منفذين بلا صوت". هذه الفجوة تعيد تعريف النجاح وفق مؤشرات مفروضة، لا تتبع من المجتمع، فإن مفهوم الفاعلية نفسه يصبح محل تساؤل. وهنا، تبرز إشكالية جوهرية: من يملك الحق في تعريف ما هو "ناجح"؟ هل هو المجتمع الذي يعيش الأثر؟ أم الجهة التي تُمول؟

في ضوء ذلك، لا تبدو فاعلية المعايير مرتبطة بالاستجابة الفعلية لحاجات الناس، بل بمدى الامتثال لنظام لغوي ومفاهيمي خارجي، لا يمتلك فيه المتضرر أو الفاعل المحلي أي قدرة على إعادة تعريف ما هو "ناجح"، أو "عادل"، أو حتى "مفيد". وهنا يتجلى جوهر المشكلة: ليست المعايير ولا الأدوات خاطئة بالضرورة، بل السلطة التي تحتكر صياغتها وتقييمها، دون أن تتيح للأصوات المحلية فرصة إنتاج نسختها الخاصة من "الفاعلية". فحين تكون اللغة، والأداة، والمعيار، كلها مستوردة من خارج التجربة، يصبح التقييم شكلاً من أشكال الإقصاء المؤسسي، لا من آليات التحسين. فرغم التحديثات المتتالية في الوثائق المرجعية، فإن غياب أدوات تقييم متجذرة وسياقية يعزز شعور المجتمعات بالاستبعاد. لذلك، فإن إعادة التفكير في فاعلية المعايير الإنسانية يتطلب التحرر من منطق الامتثال الإداري، والانطلاق نحو بناء أدوات تقييم نابعة من المعرفة المحلية، تعترف بالسياق، وتُعيد للمتضررين دورهم في تعريف أولوياتهم، ومفاهيم النجاح، وشروط العدالة.

¹ د. غسان الكحلوت، إفادة بحثية في 10 فبراير 2025.

أمام هذه الإشكاليات، لا تكمن الحاجة في مراجعة المعايير والأدوات فقط، بل في إعادة التفكير بمنطق الفعالية ومن يملك شرعية تعريفها. يطرح التوطين نفسه كمدخل معرفي يعيد الاعتبار للسياق المحلي والخبرة المجتمعية، ويسائل مركزية المعرفة الخارجية. ورغم أن الدعوة للتوطين ليست جديدة، إلا أن تفاقم الفجوة بين المعايير والأدوات للدولية والواقع المحلي أعاد إحياءها كضرورة. فقد طالبت أدبيات الجنوب العالمي بالاعتراف بالمعرفة المحلية كمرجعية أساسية في تحديد الأولويات وفهم الفعالية. بهذا المعنى، يتجاوز التوطين كونه سياسة إجرائية، ليُصبح إطاراً بديلاً لإنتاج المعرفة والمعايير والأدوات من داخل التجربة الإنسانية، وبمشاركة الفاعلين المحليين.

بين النظرية والممارسة: التوطين كمدخل بديل لإعادة تعريف الفعالية

في ضوء ما كشفته الأدبيات والمقابلات الميدانية من قصور في المعايير الإنسانية التقليدية عن تمثيل الواقع أو مساءلة مضمونه، يبرز التوطين بوصفه أكثر من مجرد سياسة أو مطلب تمويلي. إنه مدخل تحليلي ومعرفي يعيد مساءلة منظومة العمل الإنساني من جذورها: من يُعرّف الفعالية؟ ومن يُنتج المعرفة؟ وكيف تُقاس الجودة في السياقات المتنوعة؟

تتناول الفقرات التالية أربع زوايا متكاملة تسلط الضوء على موقع التوطين في الممارسة، وتُحلّل جدليته مع التقييم، والمعايير، والمعرفة، بوصفه أفقاً نقدياً يُقترح لإعادة بناء منطق الفعالية من الداخل، لا من المركز.

1- التوطين في الممارسة: بين الخطاب والتفعيل

رغم تصاعد الاهتمام بالتوطين في السياسات الإنسانية العالمية منذ قمة إسطنبول 2016 "الصفقة الكبرى"، إلا أن هذا التوجه لا يزال محصوراً - في كثير من الأحيان - ضمن خطاب إجرائي لا ينعكس فعلياً في الممارسة الميدانية. كما توضح الأدبيات، فإن المفارقة بين ما يُعلن وما يُنفذ تكشف أن التوطين لم يتحول بعد إلى ممارسة معرفية أو تحول هيكلي في تموضع السلطة الإنسانية (Barbelet, Davies, Flint, & Eleanor Davey, 2021; Roepstorff, 2019).

وقد عبّر المشاركون في المقابلات عن هذا الخلل بوضوح حيث أشار رامي¹ إلى أن "معظم خطط التوطين تأتي جاهزة، لا يُسأل المحليون عن أولوياتهم. فقط يُطلب منهم تنفيذ ما كُتب في جنيف أو نيويورك". كما لفت غسان² إلى أن "المنظمات الدولية تمنحك دوراً فقط حين تحتاج من يُنفذ بسرعة... لكنها لا تراك شريكاً في بناء الفكرة أو في تقييم أثرها". ويضيف أيهم³ في هذا السياق: "التوطين الحقيقي يبدأ عندما تُعطى المنظمات المحلية فرصة لتقول (هذا لا يصلح هنا) لكن للأسف هذا نادر".

وبينما تتفق للدراسات النقدية على أن التوطين ليس مجرد نقل للتمويل أو رفع نسب مشاركة المحليين في التنفيذ، بل يتطلب تفكيك أنماط الهيمنة المعرفية، نجد أن الممارسة الفعلية لا تزال تحول دون هذا التحول. تشير Santos و Harding إلى أن ما يُسمى بـ "إبادة المعارف" (epistemicide) يحدث حين تُستبدل المعرفة المجتمعية المتجذرة بأدوات تقييم مفروضة من الخارج، دون اعتبار لاختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية. وقد علّق مأمون⁴ على ذلك بقوله: "المجتمع المحلي يعرف تماماً ما يحتاجه، لكنه دائماً يضطر للتكيف مع نماذج ما أنزل الله بها من سلطان". في السياق نفسه، شدّد هادي⁵ على أن التوطين الناجح "ليس فقط مسألة تمويل مباشر، بل يتعلق بالثقة في المعرفة المحلية، في قدرة الناس على رسم طريقهم بأنفسهم... وهذا لا يزال غائباً". هذه الإفادات تتقاطع مع ما ذهب إليه Roepstorff حين رأى أن التوطين المعرفي يستوجب إعادة تعريف من يُنتج المعرفة، ومن يُمنح الشرعية لقياس النجاح الإنساني (Roepstorff, 2019).

إن اختزال التوطين في بعض الإجراءات التقنية يفرغه من مضمونه التحولي. وإذا أريد له أن يكون بديلاً حقيقياً للمعايير المنفصلة عن السياق، فيجب أن يُعاد التفكير في جذوره بوصفه عدسة معرفية لا مجرد سياسة تشغيلية، عدسة تُعيد تمركز الفاعلين المحليين بوصفهم منتجي معنى، لا مجرد منفذين لخطط الغير. وإحدى أبرز صور هذا الخلل في الممارسة تتجلى في أدوات

¹ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

² د. غسان الكحلوت، إفادة بحثية في 10 فبراير 2025.

³ أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

⁴ م. مأمون سيسسو، إفادة بحثية في 18 فبراير 2025.

⁵ م. هادي بابجير، إفادة البحثية في 15 فبراير 2025.

التقييم المستخدمة، التي غالباً ما تتحوّل من آلية للتعلّم والتحسين إلى أداة لفرض الامتثال، بما يناقض جوهر التوطين كمقاربة تشاركية قائمة على الثقة والمعرفة المحلية.

2- توطين التقييم: من الامتثال إلى التمكين

لقد ارتبط مفهوم التقييم في الممارسة الإنسانية بسلسلة من الإجراءات التقنية التي تهدف إلى ضمان الامتثال للمعايير الدولية، والامتثال هنا غالباً ما يُفهم بوصفه التحقق من اتباع المنظمات المحلية لنماذج وضعتها كيانات دولية. غير أن هذا النموذج التقني للتقييم كثيراً ما يُنتقد من قبل الفاعلين المحليين، الذين يرونه يختزل عملهم في قوائم تحقق ومعايير جامدة، دون أن يعكس فعلياً أثر تدخلاتهم أو شرعيتهم المجتمعية.

في المقابلات الميدانية، أكّد رامي¹ أن "المنظمات المحلية دائماً في موقع الدفاع، يطلب منها إثبات الامتثال بدل الاعتراف بخصوصيتها"، بينما عبّر هادي عن إشكالية التقييم القائم على الامتثال بقوله: "يأتيك مقيم لا يعرف السياق، ويبدأ بتقييمك بمعايير لا تخصك... هذا ليس تقييماً بل تقييداً". في المقابل، يدعو التوطين - كمنظور معرفي - إلى إعادة تعريف التقييم بوصفه أداة تمكين، تتيح للمنظمات المحلية قيادة عملية التقييم ذاتها، بناءً على معايير ومعرفة نابعة من السياق. وهذا يعني انتقالاً من نموذج رقابي إلى نموذج تشاركي، تكون فيه المجتمعات والممارسون المحليون شركاء في تحديد ما يجب تقييمه، وكيف، ولماذا.

وتتفق الأدبيات مع هذا التوجه. فـ Barbelet و Roepstorff يدعوان إلى "توطين أدوات التقييم"، أي إعادة تصميمها بالتعاون مع الفاعلين المحليين، لتصبح أكثر تمثيلاً لواقعهم، وأقل انحيازاً للغة المانحين أو المؤسسات الدولية (Roepstorff, 2019; Barbelet, Davies, Flint, & Eleanor Davey, 2021). كما تؤكد Harding أن العدالة المعرفية تتطلب إعادة توزيع ليس فقط التمويل، بل أدوات الحكم نفسها، بما فيها التقييم (Harding, Sciences From Below: Feminisms, Postcolonialities, and Modernities, 2008).

¹ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

وتشير إفادات كل من أيهم¹ وغسان² إلى أن التقييم حين ينبع من الداخل، فإنه يتحول إلى عملية تعلم مستمر، وليس مجرد أداة تفتيش. يقول أيهم: "حيلنا المراجعة الذاتية التي نقوم بها أقوى من أي تقييم خارجي... لأنها تعني لنا شيئاً". بينما يضيف غسان: "حين نقيم أنفسنا، نكون صادقين، لأننا نُسائل أنفسنا أمام مجتمعنا، لا أمام تقرير خارجي فقط".

إن إعادة توطین التقييم لا تلغي الحاجة إلى المعايير، لكنها تفتح المجال لفهم مختلف للفعالية: فعالية تتبع من تمكين الفاعلين المحليين، لا من قياس امتثالهم. ومن هنا، تصبح أدوات التقييم نفسها جزءاً من منظومة التوطین، لا عائقاً أمامها. وإذا كان التقييم أداة إجرائية تُجسد هذا التوتر، فإن الإشكال يتعمق حين ننقل إلى المعايير ذاتها، وما تحمله من افتراضات معيارية حول "الجودة" و"النجاح". وهنا يبرز التناقض بين منطق تقني خارجي، ومعرفة مجتمعية نابعة من السياق.

3- التوطین والمعرفة والمعايير: جدلية الجودة والمعرفة المتجدرة

يواجه الفاعلون المحليون في العمل الإنساني معضلة مركبة تجاه المعايير الدولية: فهم لا يرفضونها من حيث المبدأ، لكنهم ينتقدون طريقة فرضها من خارج السياق دون إشراك فعلي في صياغتها أو تكييفها. عبّر رامي³ عن هذه المفارقة قائلاً: "نحن لا نرفض المعايير... لكن نريد أن تُبنى معنا، أن نُسأل: هل تصلح هذه الصيغة عندكم؟". هذا التصريح لا يرفض فكرة الجودة، بل يكشف عن رغبة في الانتقال من موقع المتلقي إلى الشريك في البناء المعياري. يتكرر هذا الصوت لدى أيهم، الذي يرى أن المعايير الجيدة لا تُستورد جاهزة، بل "تتشكل عبر الممارسة والسؤال والنقد... والتوطین فرصة لذلك". هنا تتجلى جدلية الجودة والمعرفة المتجدرة، بين إطار تقني عالمي يُفترض أنه ضامن للجودة، وبين ممارسة محلية ترى أن الجودة لا تتفصل عن مفاهيم مثل الثقة، الشرعية، والاستجابة المجتمعية. كما عبّر مأمون⁴ عن هذه الرؤية بقوله: "كثير من المؤشرات تُستخدم بطريقة بيروقراطية، بينما

¹ أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

² د. غسان الكحلوت، إفادة بحثية في 10 فبراير 2025.

³ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

⁴ م. مأمون بسيسو، إفادة بحثية في 18 فبراير 2025.

المنظمات المحلية تُقيّم نجاحها أحياناً من خلال استجابة الناس وثقتهم... هذا لا يُحسب ضمن المؤشرات الدولية".

هذا التباين بين منظورين للفعالية - أحدهما إداري تقني والآخر مجتمعي حي - يعيد طرح سؤال معرفي أعمق: من يملك الحق في تعريف "النجاح"؟ وهل تكفي مؤشرات الإنجاز الرقمية لتقييم الأثر الإنساني؟ يشير أيهم¹ إلى أن "المنظمات المحلية ترى ما لا تراه النماذج الرقمية أو الاستبيانات"، بينما يرى غسان² أن "جزءاً كبيراً من نجاحنا لا يُقاس، لأن أدوات القياس لا تسأل الناس أنفسهم". هذه الإفادات لا ترفض التقييم، لكنها تكشف كيف يمكن للانفصال بين الأداة والسياق أن يُنتج معرفة ناقصة، وأحياناً مضللة.

يتقاطع هذا التحليل الميداني مع ما تؤكد الأدبيات النقدية إلى إعادة بناء المعايير بالتفاعل مع السياق بدل فرضها عليه. ويحذر Santos من "إبادة المعارف (Epistemicide)" حين يتم تهميش أنماط التقييم المجتمعية لصالح أدوات تقنية مجردة. أما Harding فتذهب إلى أن "المعرفة العادلة تتبع من الأطراف، لا من المركز"، داعية إلى إعادة تعريف من يملك الشرعية لتحديد مفاهيم الجودة والاستحقاق.

في ضوء هذا المنظور، لا يمكن فهم التوطين كمجرد سياسة لتوزيع التمويل أو تعزيز الشراكات، بل كعدسة معرفية تُسائل البنى التي تُنتج المعايير وتُحدّد أدوات التقييم. فالمعرفة ليست محلّية، بل مشروطة بمن يُنتجها، ومن يُحوّل بتفسير الواقع والتحدث باسمه. إن رفض الفاعلين المحليين للمعايير المفروضة ليس رفضاً للجودة بحد ذاتها، بل احتجاج على إقصائهم من حق تفسير النجاح، وتأويل المعنى الإنساني للتدخلات.

التوطين، ضمن جدلية الجودة والمعرفة المتجدّرة، لا يسعى إلى استبدال معايير بأخرى، بل إلى مساءلتها، وتوسيع أفق الشرعية ليشمل التجربة المعاشة، والثقة الاجتماعية، والسياق الثقافي، باعتبارها مكونات أساسية لأي فهم حقيقي للفعالية الإنسانية. لكن مساءلة المعايير لا تكتمل دون الغوص في البنية المعرفية الأعمق التي تنتجها. فالتحدي لا يتعلق فقط بما

¹ أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

² د. غسان الكحلوت، إفادة بحثية في 10 فبراير 2025.

يُقاس وكيف، بل بمن يمتلك سلطة التفسير والمعنى، وهو ما يُعيدنا إلى جوهر التوطين بوصفه مشروعاً معرفياً يسعى لإعادة امتلاك أدوات الفهم والتأويل.

4- التوطين والمعرفة: من التمثيل إلى إنتاج المعنى

يُعد التوطين في جوهره مشروعاً معرفياً، لا يقتصر فقط على تمكين الفاعلين المحليين من الموارد أو القرار، بل يتعلق أيضاً بمنحهم القدرة على تفسير الواقع وصياغة المعايير التي تنظمه. فالمعرفة ليست محايدة؛ إنها مشروطة بمن ينتجها، ومن يُحوّل بالتحدث باسم "الجودة" و"الفعالية" و"الاستحقاق". وقد شددت الأدبيات الحديثة على ضرورة "توطين المعرفة" (Knowledge Localization)، أي إعادة الاعتبار للمعرفة المجتمعية التي تتجذر في الخبرات اليومية، والعلاقات الاجتماعية، والشرعيات المحلية. ويدعو باحثون مثل Santos إلى مواجهة ما يسميه بـ "إبادة المعارف" (Epistemicide)، أي تهيمش النماذج المحلية لصالح نماذج عالمية مهيمنة (Santos, 2014). في حين تقترح Harding اعتماد ما تسميه "المعرفة من الأطراف"، التي تُعيد بناء أدوات للتقييم من للقاعدة، لا من للمركز (Harding, *Sciences From Below: Feminisms, Postcolonialities, and Modernities*, 2008). هذا المنظور يتقاطع مع ما ورد في المقابلات الميدانية. يشير مأمون¹ إلى أن "الكثير من المفاهيم التي نستخدمها ميدانياً لا تُترجم في التقارير الدولية... عندنا ثقة المجتمع هي مقياس، وليسست دائماً رقماً يمكن إدراجه في جدول". أما أيهم²، فيلفت إلى أن "المعرفة تبدأ من الحقل، من المعاشية... لا من أدلة التدريب". ويذهب رامي³ إلى أن "البيانات دون سياق تخلق سوء فهم... والمعرفة هي بناء علاقة، لا فقط جمع معلومات".

تكشف هذه الإفادات عن مفارقة مركزية: رغم أن المنظمات المحلية تعيش التجربة الإنسانية بكل تفاصيلها، إلا أنها لا تُمنح الحق في تأويلها أو تصنيفها أو تقييمها. فالمعرفة تبقى محتكرة في المركز، في حين يُطلب من الفاعلين في الهامش أن يقدموا البيانات، لا أن يفسروها. إن إعادة توزيع السلطة المعرفية هي جوهر مشروع التوطين. وهو لا يعني رفضاً للمعايير

¹ م. مأمون بسيسو، إفادة بحثية في 18 فبراير 2025.

² أ. أيهم السخني، إفادة بحثية في 23 فبراير 2025.

³ أ. رامي رجب، إفادة بحثية في 1 مارس 2025.

الدولية، بل مساءلتها، ومطالبة بأن تُبنى من داخل الواقع، لا أن تُسقط عليه. وعبر هذا التمكين المعرفي، يصبح التوطين أداة لاستعادة الصوت، والاعتراف، والقدرة على صياغة المعنى الإنساني انطلاقاً من التجربة، لا من الإملاء.

تُبَيِّن هذه الزوليا الأربع أن التوطين لا يمكن اختزاله في السياسات أو التمويل، بل يجب النظر إليه كعدسة نقدية لفهم فجوات المنظومة الإنسانية، ومساءلة أدواتها، وإعادة تموضع الفاعلين المحليين كمصدر للمعرفة والشرعية. ومن هذا المنظور، تتضح الحاجة إلى مراجعة أعمق تعيد تعريف الفعالية الإنسانية من الداخل، انطلاقاً من الواقع لا من النماذج المفروضة. ففي ضوء التوطين والممارسة الميدانية، تكشف القراءة النقدية للمعايير والأدوات الإنسانية عن خلل بنيوي في الطريقة التي تُعرّف بها الفعالية وتُقاس بها الجودة. إذ لا يقتصر هذا الخلل على إشكال تقني في أدوات القياس، بل يُجسّد أزمة معرفية أعمق تتعلق بسلطة إنتاج المعنى، وتحديد ما يُحسب وما يُهمل، ومن يُخوّل بالتصنيف والتقييم.

من هنا، لا يدعو هذا المقال إلى إسقاط المعايير، بل إلى مساءلتها وتكييفها، بحيث تتبع من الداخل لا تُفرض من الخارج، وتُبنى عبر التفاعل لا التسليم. وعليه، يُعاد طرح التوطين ليس كسياسة تمويل أو آلية تشغيلية، بل كأفق معرفي وأخلاقي لإعادة هيكلة المنظومة الإنسانية وفق منطق القرب، والشرعية المجتمعية، والتفسير المحلي للكرامة والعدالة.

وانطلاقاً من هذا التحليل المتكامل، تُقدّم الفقرة التالية مجموعة من الاستنتاجات العملية والتوصيات، المستندة إلى التحليل النظري والمقابلات الميدانية، بهدف تمهيد طريق أكثر عدالة وإنسانية نحو تقييم فعّال، محلي، وتشاركي للعمل الإنساني.

نحو مساءلة المعايير وإعادة تموضع التوطين: استنتاجات ختامية

استناداً إلى تحليل نقدي جمع بين للدراسة الأدبية المعمّقة والمقابلات الميدانية النوعية، تبرز هذه الاستنتاجات لتكشف عن أزمة مزدوجة تواجهها المنظمات الإنسانية المحلية:

أولاً في اختزال فاعليتها ضمن معايير تقييم دولية موحدة،

ثانياً في استمرار الهيمنة البنيوية للمنظمات الدولية على شروط تنفيذ المشاريع والممارسات الميدانية.

فعلى الرغم من أن المعايير والأدوات الدولية طُورت لضمان جودة العمل الإنساني وتعزيز المساءلة، إلا أن استخدامها عبر السياقات المختلفة دون تكييف معرفي أو لغوي يحولها إلى أدوات إقصاء أكثر منها أدوات تحسين. إذ يُعاد تعريف "النجاح المؤسسي" للمنظمات المحلية استناداً إلى مؤشرات خارجية لا تعكس بالضرورة القيم الاجتماعية أو المعايير العملية المتجذرة في المجتمعات المتضررة. وهذا يعيد إنتاج تصور نمطي مفاده أن الجودة لا تتحقق إلا وفق النماذج الغربية الجاهزة.

أما الوجه الثاني للأزمة، فيكمن في أن المنظمات الدولية لا تكتفي بإنتاج أدوات التقييم، بل تفرض شروطها أيضاً في تنفيذ المشاريع الميدانية، مما يقلص هامش المبادرة والاستقلال لدى الفاعلين المحليين. فقد أظهرت المقابلات مع الخبراء أن العديد من المشاريع الإنسانية تُصمّم من الخارج، ثم تُسلّم للتنفيذ المحلي في شكل مهام إدارية بحتة، دون إشراك فعلي في التخطيط أو التقييم أو اتخاذ القرار. هذا النمط لا يرسّخ فقط تبعية المنظمات المحلية، بل يقوّض فرص بناء قدراتها المستقلة على المدى الطويل.

في هذا السياق، تبيّن الدراسة أن الخلل لا يقتصر على الجانب التقني للمعايير، بل يتجذر في البنية المعرفية والسلطوية التي تحكم النظام الإنساني العالمي. فحين تُقيّم منظمات الجنوب العالمي بمنطقة الشمال، وتُطلب منها المواءمة مع أدوات لم تُنتجها، يصبح التقييم نفسه آلية لفرض التراتبية وليس لتعزيز الجودة. كما أن غياب المرونة في تمويل المنظمات المحلية، وفرض سياسات تشغيلية لا تتماشى مع واقعها، يؤدي إلى إضعاف دورها كمحرك محلي فاعل في مجتمعاتها.

الجانب الميداني، أيضاً، كشف أن إفادات الخبراء عن تحديات متشابكة تُضاف إلى هذا السياق المعياري والسياسي، من بينها البيروقراطية، ضعف الحوكمة، استنزاف الكفاءات، وتقييد الوصول إلى المناطق المتأثرة. وهي تحديات تعكس صورة أكثر تعقيداً للمشهد الإنساني، حيث لا يمكن فصل الإخفاقات المحلية عن البيئة الدولية المُتحكّمة بموارد العمل واتجاهاته.

ضمن هذا الواقع، لا يُطرح التوطن كحل إداري تقني، بل كأداة نقدية لإعادة مساءلة من يملك السلطة في إنتاج المعرفة والتقييم، ومن يحدد معايير النجاح، ومن يُمنح الحق في قيادة التدخلات. التوطن، بهذا المعنى، ليس مجرد سياسة أو التزام، بل رؤية لإعادة توازن القوى في النظام الإنساني العالمي، تبدأ من مساءلة المعايير، وتمريباً إعادة توزيع التمويل، ولا تنتهي إلا بتمكين المجتمعات من أن تكون فاعلاً لا متلقياً في الاستجابة الإنسانية.

توصيات لتعزيز التوطن ومساءلة المعايير: نحو منظومة إنسانية أكثر عدالة وسياقية

استناداً إلى نتائج الدراسة الأدبية والميدانية، تقدم هذه المقالة مجموعة من التوصيات التي تسعى إلى معالجة الاختلالات في منظومة المعايير، والحد من الهيمنة البنيوية في العلاقات بين المنظمات الدولية والمحلية، بما يعزز فعالية العمل الإنساني وشرعيته:

1. إعادة النظر في المعايير والأدوات الدولية من منظور نقدي وسياقي

من الضروري مراجعة المفاهيم والمعايير المعتمدة في تقييم فاعلية المنظمات، من خلال طرح أسئلة جوهرية حول خلفياتها ومن ينتجها، ومدى ملاءمتها للواقع المحلي. يتطلب ذلك دمج أدوات تقييم هجينة تراعي المعايير الكونية، ولكن تنطلق من أولويات المجتمعات المحلية، ومفاهيمها الخاصة عن الثقة، الشرعية، والجودة.

2. تطوير أدوات تقييم متجذرة وسياقية بمشاركة الفاعلين المحليين

لا بد من إشراك المنظمات المحلية في تصميم أدوات التقييم، بدلاً من فرض نماذج جاهزة عليها. يُقترح دعم إنشاء منصات تقييم تشاركية تُمكن من توثيق الممارسات المجتمعية، واختبار مؤشرات بديلة تُقيس الفعالية من منظور السكان أنفسهم، وليس فقط من خلال تقارير الممولين.

3. تحقيق استقلالية المنظمات المحلية في تنفيذ المشاريع

يجب تجاوز نمط التعاقد الفرعي الذي يحصر دور المنظمات المحلية في التنفيذ، وذلك عبر إتاحة المجال لها لقيادة المشاريع بدءاً من التخطيط، مروراً بالتنفيذ، ووصولاً إلى التقييم. ويتطلب هذا مراجعة شروط الشراكة الحالية، وتوفير تمويل مباشر أكثر مرونة وشفافية.

4. تعزيز الحوكمة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي في المنظمات المحلية

دعم بناء القدرات المؤسسية للمنظمات المحلية لا يعني فقط التدريب، بل يشمل تطوير نظم الحوكمة، والشفافية، وآليات اتخاذ القرار، بما يضمن فاعلية الاستجابة واستدامتها. كما يجب دعم هذه المؤسسات في بناء أنظمة تقييم ذاتية مرتبطة بمسارات تعلم ومراجعة مستمرة.

5. إعادة هيكلة العلاقة بين المنظمات الدولية والمحلية على أسس تشاركية لا هرمية

لا يكفي الاعتراف النظري بأهمية التوطين، بل يجب إعادة تصميم نموذج الشراكة نفسه بما يُحقق التوازن في توزيع الأدوار والموارد. يشمل ذلك تعزيز تمثيل المنظمات المحلية في آليات التنسيق والتمويل، ومساءلة الجهات الدولية حول دورها في تمكين المحليين لا استبدالهم.

6. الاستثمار في إنتاج المعرفة المحلية وتضمينها ضمن منظومة التقييم

يُعد الاعتراف بالمعرفة المحلية المتجذرة أحد مفاتيح التوطين الفعلي. من هنا، ينبغي تشجيع توثيق التجارب والسرديات المحلية، واعتمادها كمصدر شرعي لفهم الواقع وتطوير السياسات، بعيداً عن النماذج المعيارية المفروضة من الأعلى.

7. مراجعة السياسات التمويلية لتعزيز المرونة والاستقلال المالي

لضمان استدامة عمل المنظمات المحلية، يجب تحويل جزء أكبر من التمويل الإنساني إلى قنوات مباشرة، تدعم المبادرات المحلية، دون اشتراطات بيروقراطية تعيق التنفيذ. ويُستحسن اعتماد نماذج تمويل مرنة تراعي خصوصيات كل سياق، وتُبنى على الثقة بدلاً من الرقابة الفوقية.

8. تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في تقييم العمل الإنساني

لا يمكن فصل فعالية العمل الإنساني عن مدى استجابته لحاجات المجتمع. من هنا، تُوصى الجهات المانحة والمنظمات الدولية بتبني آليات تضمن مساءلة المجتمعات نفسها، وإشراكها الفعلي في تقييم الخدمات وتوجيه الموارد، بما يرسخ مبدأ الشرعية المجتمعية.

خاتمة:

تكشف هذه الدراسة أن فعالية العمل الإنساني لا يمكن قياسها فقط من خلال امتثال المنظمات المحلية لمعايير دولية موحدة، بل تتطلب فهماً أعمق للسياقات التي تعمل فيها، ولمفاهيمها الخاصة حول النجاح، الشرعية، والاستجابة. فالمعايير، وإن كانت تهدف إلى تحسين الجودة، قد تتحول إلى أدوات إقصاء حين تُفرض من أعلى دون اعتبار للمعرفة المحلية أو الشروط الميدانية الفعلية. وفي المقابل، يُطرح التوطين لا كمجرد سياسة لنقل الموارد، بل كمشروع لإعادة التوازن في إنتاج المعرفة، وتعزيز القيادة المحلية، وبناء منظومات تقييم متجددة.

من خلال المراجعة الأدبية والتحليل الميداني، تناولت الدراسة في قسمها النظري المعايير الإنسانية الدولية بوصفها إطاراً للتنظيم والجودة، لكنها أيضاً موضع مساءلة من ناحية مدى صلاحيتها للسياقات المتأثرة. وظهر التباين بين المعايير الميدانية للاستجابة ومعايير الجودة الإدارية والتقييم المؤسسي، وكذلك المعايير النازمة للمساءلة والتحول، ما كشف عن طبقات متراكبة من التوجيهات التي نادراً ما تأخذ بيد الفاعلين المحليين، بل تُبقيهم في موقع الامتثال بدل القيادة.

أظهرت للدراسة أن الأدوات والمنهجيات المستخدمة في تقييم وتطوير قدرات المنظمات المحلية تعاني من مركزية معرفية ومنهجية، حيث تُفرض نماذج معيارية دون إشراك فعلي للمجتمعات المحلية في بنائها أو تكييفها. وهنا، يبرز التوطين كمدخل مفاهيمي بديل - لا لإلغاء المعايير، بل لمساءلتها معرفياً، ولتحويلها من أداة رقابية إلى أداة تمكين، كما بين قسم التوطين كمنظور معرفي: مساءلة السلطة وإعادة تعريف المعايير الإنسانية.

وفي ضوء التحليل، ناقشت الدراسة في قسم التحليل والمناقشة أربعة أبعاد رئيسية جسدت فجوة المعايير وسؤال التوطين، وهي: التوطين في الممارسة، وتوطين التقييم، والعلاقة بين المعرفة والجودة، والتوطين بوصفه إنتاجاً للمعنى لا مجرد تمثيل. هذه الزوايا الأربع كشفت عن خلل بنيوي أعمق من كونه تقنياً، وأظهرت أن التوطين حين يُفهم كمشروع معرفي، فهو يُسائل السلطة، ويدعو إلى إعادة تموضع الفاعلين المحليين كمنتجين للمعايير، لا فقط منفذين لها.

وانطلاقاً من هذه الزوايا، توصلت الدراسة إلى استنتاجات ختامية مفادها أن الأزمة التي تواجهها المنظمات الإنسانية المحلية ذات طابع مزدوج: فهي تُقيّم وفق أدوات لم تُنتجها، وتُدار مشاريعها ضمن شروط لا تملكها. وهذا ما يستدعي تجاوز المعالجات التقنية نحو مراجعة بنيوية للمفاهيم المهيمنة، ولموقع الفاعلين المحليين ضمن النظام الإنساني العالمي. وفي ضوء ما سبق من تحليل نظري وميداني، خلّصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تشكّل مسارات مترابطة لإعادة بناء منظومة العمل الإنساني على أسس أكثر عدالة وسياقية. وتتمثل أبرز هذه التوصيات في: مراجعة المعايير والأدوات الدولية من منظور نقدي، وتطوير أدوات تقييم محلية متجذرة تُصاغ بمشاركة الفاعلين المحليين، وتعزيز استقلالية المنظمات المحلية في تخطيط المشاريع وتنفيذها وتقييمها. كما أكدت التوصيات على أهمية ترسيخ الحوكمة الداخلية، وإعادة هيكلة الشراكات بين المنظمات الدولية والمحلية على نحو يضمن التوازن والتمثيل الفعلي، فضلاً عن الاستثمار في المعرفة المجتمعية، ومراجعة السياسات التمويلية بما يرسّخ الثقة والمرونة، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عمليات التقييم كشرط للشرعية والفعالية.

إن إصلاح منظومة العمل الإنساني لا يبدأ فقط بإعادة تصميم الأدوات أو تحديث المؤشرات، بل يتطلب مساءلة من يُنتج هذه الأدوات، ومن يمتلك حق تعريف "العمل الجيد". فالتوطين، حين يُفهم كتحوّل معرفي وليس فقط تقني، يصبح شرطاً أساسياً لتحقيق استجابة إنسانية أكثر عدلاً، وشرعية، وفاعلية - استجابة تتبع من الواقع وتعود إليه، لا تُفرض عليه من الخارج.

قائمة المراجع:

- ALNAP. (2022). The State of the Humanitarian System (SOHS) – Full report. ALNAP. Retrieved 3 11, 2025, from <https://bit.ly/44tOjI3>
- Barbelet, V., Davies, G., Flint, J., & Eleanor Davey, E. (2021). *Interrogating the evidence base on humanitarian localisation*. HPG literature review. Retrieved 03 11, 2025, from <https://tinyurl.com/yc82drfv>
- Barnett, M., & Duvall, R. (2005). *Power in International Politics*. International. Winter. Retrieved 6 12, 2025
- BBB. (2025). *BBB Standards for Charity Accountability*. Retrieved 3 11, 2025, from BBB: <https://tinyurl.com/mryeax3j>
- CHS Alliance. (2020). Retrieved 6 12, 2025, from <http://bit.ly/4eyQGOF>
- CHS Alliance. (2022). *Humanitarian Accountability Report 2022*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://shorturl.at/cdH0L>
- CHS Alliance. (2024). Retrieved 3 11, 2025, from CHS: <https://shorturl.at/NuFNa>
- Escobar, A. (2015). Thinking-feeling with the Earth: Territorial Struggles and the Ontological Dimension of the Epistemologies of the South. *AIBR*, 11(1). Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/yvt3pbvk>
- Fricker, M. (2007). *Epistemic Injustice*. Oxford University Press. Retrieved 6 12, 2025
- Harding, S. (1991). *Whose Science? Whose Knowledge?: Thinking from Women's Lives*. Cornell University Press. Retrieved 6 12, 2025
- Harding, S. (2008). *Sciences From Below: Feminisms, Postcolonialities, and Modernities*. Duke University Press. Retrieved 6 12, 2025

- Hilhorst, D. (2018). Classical humanitarianism and resilience humanitarianism: making sense of two brands of humanitarian action. *Journal of International Humanitarian Action*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/3ju5t4yd>
- IASC. (2021). *Strengthening participation, representation and leadership of local and national actors in IASC humanitarian coordination mechanisms*. IASC. Retrieved 3 11, 2025, from <https://tinyurl.com/49ztjnp2>
- ICVA. (n.d.). Retrieved 3 11, 2025, from ICVA: <https://www.icvanetwork.org>
- IFRC. (2024). *Annual Report 2023*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://shorturl.at/tSujw>
- InterAction. (2018). *NGO Standards*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/5dfpxnxe>
- ISO. (n.d.). *ISO 9000 family Quality management*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://rb.gy/xzf93g>
- Kenny, M. (2025). *Global North and Global South*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/yc86bxsn>
- NEAR. (n.d.). *Localisation Performance Measurement Framework (LPMF)*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://www.near.ngo/lpmf>
- OCHA. (2024). *Global Humanitarian Overview 2025*. Retrieved 12 6, 2025, from <http://bit.ly/3IcPW5G>
- OECD. (2017). *LOCALISING THE RESPONSE*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/yeykxznh>
- Roepstorff, K. (2019). A call for critical reflection on the localisation agenda in humanitarian action. *Third World Quarterly*, 41(2). Retrieved 6 12, 2025, from <https://tinyurl.com/muha9jhu>
- Russu, C. (2021). The advantages and disadvantages of localization in the humanitarian sector | Experts' Opinions.

DevelopmentAid. Retrieved 3 11, 2025, from <https://tinyurl.com/5etwyv7u>

- Santos, B. (2014). *Epistemologies of the South*. Paradigm Publishers. Retrieved 6 12, 2025

- Sphere. (2016). *Working with universal standards in local contexts*. Retrieved 6 12, 2025, from <http://bit.ly/4lbjlLX>

- Sphere. (2018). *The Sphere Handbook Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*. Sphere. Retrieved 3 11, 2025, from <https://shorturl.at/io180>

- UNDP. (2020). *Localizing the SDGs Toolbox*. Retrieved 6 12, 2023, from <https://tinyurl.com/u7ynd6tu>

- United Nation. (2024). *In a world on fire, we must reset our relationship with people in crises*. Retrieved 6 12, 2025, from <http://bit.ly/4lpicQY>

- Van Dorp, M. (2019). *Assessing the Implementation of CHS*. Retrieved 6 12, 2025, from <https://shorturl.at/q36Om>

- WANGO. (n.d.). *Code of ethic*. WANGO. Retrieved 3 11, 2025, from <https://tinyurl.com/yfrs4cnp>